المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

# البيان الأولي لبعثة المعهد الديمقراطي الوطني لمتابعة الانتخابات البرلمانية الأردنية لعام 2010

عمان، 10 تشرين الثاني 2010

أعد هذا البيان الأولي من قبل بعثة المعهد الديمقراطي الوطني الدولية لمتابعة الانتخابات البرلمانية في الأردن بتاريخ 9 تشرين الثاني 2010. قام الوفد بزيارة الأردن خلال الفترة من 5 إلى 10 تشرين الثاني 2010 وتم نشر المتابعين حول المملكة.

قام بقيادة الوفد أندرياس باسترانا، الرئيس السابق لكولومبيا، وبول ديوار، عضو البرلمان الكندي، وسام جيدنسن، عضو سابق في الكونغرس الأمريكي، ومارغريت أندرسن كيليهر، رئيسة برلمان ولاية مينيسوتا في الولايات المتحدة، وليزلي كامبل، المدير الإقليمي للمعهد الديمقراطي الوطني لبرامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.تكوَن الوفد من 61 متابع مصرَح للمدى القصير والمدى الطويل، من 18 دولة وإقليم.

تم تعزيز نتائج الوفد بالمعلومات من خلال بعثة متابعة الفترة السابقة للانتخابات في أيلول 2010. كما قام فريق من ثمانية متابعين على المدى الطويل بمتابعة العملية الانتخابية منذ تشرين الأول 2010. المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية وغير حزبية تعمل على دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية حول العالم من خلال مشاركة المواطنين، الانفتاح، والمساءلة في الحكومة. ويقوم المعهد بدعم برامج التنمية الديمقراطية في الأردن منذ عام 1993 وأسس مكتباً في الأردن منذ عام 2004.

قام الوفد قبل الانتخابات بلقاء كبار المسؤولين الحكوميين ومرشحين ومسؤولين انتخابيين ومندوبين إعلاميين ومتابعين محليين وقادة مجتمع مدني وممثلين عن الإعلام. في يوم الانتخابات، قام الوفد بزيارة ما مجموعه 250 صندوق اقتراع في محافظات المملكة ال12.

وكان هدف البعثة هو إظهار اهتمام المجتمع الدولي بتطوير عمليات سياسية ديمقراطية أقوى في الأردن وتقديم تقييم محايد للعملية الانتخابية. وقد نفذ المعهد الديمقراطي الوطني أنشطته بما يتوافق مع القوانين الأردنية وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات.

## ملخص الملاحظات

تمت الانتخابات النيابية الأردنية في 9 تشرين الثاني 2010 بموجب قانون انتخاب جديد ووفق إجراءات مطورة أدت إلى تقدم واضح عن إدارة انتخابات 2007.

كانت التحضيرات الفنية للاقتراع واجراءت التصويت خلال يوم الانتخاب ايجابية مقارنة بالمعايير الدولية ، إلا أن الوفد لاحظ نقص في عدد من الجوانب الهيكلية مثل الدوائر غير المتكافئة إلى حد كبير، عدم وجود هيئة انتخابية مستقلة، والحريات الإعلامية المحدودة، مما يعني أن العمليات السياسية في الأردن لا تزال بحاجة إلى التطوير.

تلقى عاملو الكادر الانتخابي التدريب بشكل جيد وقاموا بواجباتهم بشكل فعال ومهني، وكانت صناديق الاقتراع منظمة بشكل جيد، وإجراءات تحديد هوية الناخبين واضحة، وعملية فرز الأصوات شفافة. وتم استخدام التكنولوجيا بشكل فعال من خلال شبكة حاسوبية ربطت صناديق الاقتراع حول المملكة وسمحت بالتحقق الفوري من هوية الناخبين وحدثت أرقام مشاركة الناخبين بشكل مستمر.

فيما كانت هناك حالات متفرقة من العنف المرتبط بالانتخابات، وحالة وفاة واحدة معلنة، أفاد المتابعون بأن قوات الأمن وفرت الدعم المناسب لعملية الاقتراع وأن تجاوبهم مع الحوادث كان سريعاً وفاعلاً. وبدا أن بعض حالات العنف مرتبطة بالمنافسة ما بين المرشحين والعشائر، مما يؤكد ضرورة تبني إجراءات تضمن الحد من التأثير العشائري على الحياة السياسية في الأردن.

كان الحزب السياسي الأكثر تنظيماً في المملكة، جبهة العمل الإسلامي، قد أعلن عن مقاطعته للانتخابات البرلمانية، مما لوح بإمكانية حرمان عدد كبير من الناخبين من خيار انتخابي. وقد قام دولة رئيس الوزراء سمير الرفاعي ومسؤولون حكوميون آخرون بجهود لإقناع الحزب بالمشاركة في العملية الانتخابية، إلا أن الحزب، وبالتشاور مع أعضائه، رفض المشاركة.

وقد تفاوتت نسبة مشاركة الناخبين عبر المملكة، حيث شاركت نسبة أقل من الناخبين المسجلين في المدن عنها في المناطق الريفية حيث تكون نسبة الاقتراع عادةً أعلى. لكن بدا أن نسبة الاقتراع العامة قريبة من متوسط نسبة الانتخابات السابقة.

وتم السماح رسمياً للمتابعين المحليين للمرة الأولى في الأردن، كما شهدت هذه الانتخابات المرة الأولى التي يتم فيها الترحيب بالمتابعين الدوليين. وتم التصريح للمتابعين الدوليين بالاطلاع على جميع مستويات الإدارة الانتخابية وكان هناك تعاون كامل معهم من قبل اللجان الانتخابية وقوات الأمن في مراكز الاقتراع.

ضاعف قانون الانتخاب الأردني الجديد عدد المقاعد البرلمانية المخصصة للنساء حيث أصبح عددها 12. في حين لم يتم نشر النتئج النهائية، سيتضمن البرلمان الأردني الجديد أول إمرأة تمثل دائرة بادية وإمرأتين منتخبتين من العاصمة عمان. وقد فازت إمرأة واحدة على الأقل خارج الكوتا.

لاحظ وفد متابعي المعهد الديمقراطي الوطني عدداً كبيراً من الناخبين الذين ادعوا الأمية وحالات كثيرة من "التصويت العلني" – أي إعلان اسم المرشح الذي اختاره الناخب بصوت عال. وقد شهد العديد من المتابعين ملصقات ومنشورات وبطاقات لمرشحين وغيرها من المواد الانتخابية داخل غرف الاقتراع، مما يشكل مخالفة للقانون لم يتم التصدي لها من قبل مسئولي عملية الاقتراع في كثير من الحالات.

على الرغم من أن الحكومة قامت بحملة توعوية لتشجيع الناخبين من أجل رفع نسبة تسجيلهم، كان هناك العشرات وربما المئات من الناخبين ممن لم تتطابق بطاقات هوياتهم مع الدائرة التي حاولوا الانتخاب فيها ولم يتمكنوا من الاقتراع. وتضمنت المخالفات الأخرى التي أبلغ عنها المتابعون: مضايقة الناخبين من قبل أعضاء العشائر ومحاولات التصويت بهويات مزورة وحالات من التطاول على سرية التصويت (لم تتم بشكل منتظم).

وكان هناك العديد من مزاعم شراء الأصوات سواء في الفترة السابقة للانتخابات أو خلال يوم الانتخاب. وقد أعلنت الحومة عن اعتقال عدد من الأشخاص. ويوصي وفد المعهد الديمقراطي الوطني باتخاذ إجراءات إضافية للتصدي لقضية شراء الأصوات ودور المال في السياسة.

حاولت الحكومة الأردنية تناول الانتقادات المطروحة منذ وقت طويل حول نظام الصوت المنفرد غير المتحول (والمتعارف عليه بنظام الصوت الواحد) من خلال استحداث نظام الدوائر الفرعية "الوهمية". كانت قوائم المرشحين في بعض غرف الاقتراع مقسمة حسب الدوائر الفرعية بينما تم عرض القائمة العامة لمرشحي الدائرة في غرف اقتراع أخرى، حيث اضطر الناخبون أن يقوموا باختيار المرشحين دون الاطلاع على قائمة المتنافسين على مستوى الدائرة الفرعية. ينبغي تعديل اوتطوير هذا النظام للانتخابات القادمة.

دعا الملك عبد الله إلى انتخابات تكون "نموذجاً في النزاهة والحيادية والشفافية"، وحقق الأردن تقدماً كبيراً بهذا الاتجاه. بالرغم من ذلك، بقيت هناك درجة ملحوظة من التشكيك واللامبالاة من قبل الناخبين، ويعود ذلك إلى حد ما إلى كون الحكومة نفسها هي الجهة المسؤولة عن تنظيم وتنفيذ الانتخابات وليس هيئة انتخابية ذات صلاحيات. لذا، يجب أن يؤخذ تأسيس هيئة انتخابية مستقلة بعين الاعتبار.

وكانت إضافة أربعة مقاعد جديدة للمناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل الزرقاء وعمان تقدماً مرحباً به، إلا أن التفاوت الكبير في أحجام الدوائر الانتخابية يعني أن المواطنين في المناطق الحضرية والذين ومنهم أعداد كبيرة من ذوي الأصول الفلسطينية ما زالوا غير ممثلين بشكل كاف.

فيما يعتبر تنفيذ انتخابات 2010 تقدماً كبيراً عن انتخابات 2007، فإن الاختبار الحقيقي لكونها ممارسة ناجحة سيأتي من خلال تقبل الشعب للنتائج وسلوك وفعالية البرلمان الذي ستفرزه هذه الانتخابات. إن البرلمان الذي يضمن تمثيلاً حقيقياً ورقابة سليمة على الحكومة وقوانين فعالة من شأنه أن يزيد من ثقة المواطنين.

ومن شأن زيادة مستوى سلامة انتخابات 2010 كذلك تشجيع المزيد من الأردنيين، وبخاصة الشباب، على المشاركة السياسية. ويمكن أن تعمل تعديلات إضافية على إدارة الانتخابات ومن ضمنها بعض التوصيات الواردة في هذا التقرير على زيادة مستوى ثقة الأردنيين بالعمليات السياسية مما يعزز التنمية الديمقراطية والمسؤولية الحكومية.

## السياق السياسي

تجاوباً مع الاستياء الشعبي من البرلمان المنتخب عام 2007، قام الملك عبدالله بحل البرلمان في تشرين الثاني 2009، منادياً بقانون انتخاب معدل وإجراء انتخابات مبكرة تكون "نموذجاً للنزاهة والحيادية والشفافية". وكثف المراقبون والمحللون السياسيون والمنظمات المدنية المنخرطة في الجدل حول النظام السياسي الأردني من مطالبها بتغيير النظام. وشهدت منظمات المجتمع المدني في ذلك فرصة لتعزيز دورها في تشكيل العملية الانتخابية في الأردن ، وعملت على بناء مطلب شعبي لإصلاح النظام الانتخابي. وقدم تحالف من منظمات المجتمع المدني ، فضلا عن المجموعات النسائية، رسمياً توصيات إلى الحكومة ودعت إلى تغييرات محددة من شأنها باعتقادهم ان تدعم المنافسة الصحية وانتاج هيئة تشريعية أكثر تمثيلا وفعالية ، بما في ذلك زيادة تمثيل المرأة في البرلمان إلى 20 في المئة.

بعد الكثير من الترقب ، أطلقت الحكومة الجديدة قانون الانتخاب المؤقت في أيار 2010. وقدم القانون الجديد نظاما فريدا من تقسيم الدوائر، حيث تقسم المناطق الانتخابية إلى دوائر فرعية غير جغرافية أو "وهمية" تساوي عدد المقاعد لكل منطقة (يمكن للمرشحين التسجيل في الدائرة الوهمية التي يختارونها ويعطي المرشحون صوتاً واحداً لأي مرشح في أي دائرة فرعية ضمن منطقتهم الانتخابية). وتسمى الدوائر الفرعية بالوهمية لأنها لا تتجاوب مع أي منطقة جغرافية محددة.

وأبقى القانون الجديد على نظام الصوت المنفرد غير المتحول، والذي طالما أثار جدلا في الأردن حيث يقول البعض بأن النظام يفضل التصويت العشائري على تطوير الأحزاب السياسية. كما زادت عدد المقاعد في مجلس النواب من 110 إلى 120، فتمت إضافة أربعة مقاعد لمناطق مكتظة بالسكان في عمان وإربد ، والزرقاء ، فضلا عن ستة مقاعد جديدة مخصصة للنساء. علاوة على ذلك، قدم القانون مجموعة من التعديلات الإجرائية لحماية سرية التصويت وتعزيز شفافية العملية الإنتخابية. في حين تضمن القانون الجديد عدداً من التوصيات التي قدمتها المنظمات المدنية كعقوبات أكثر صرامة فيما يخص محاولات تزوير الانتخابات (بما في ذلك شراء الأصوات) وتوسع قاعدة إدارة الانتخابات خارج إطار وزارة الداخلية، بإضافة قاضٍ مستقل كنائب للرئيس في اللجان الانتخابية.

في حين تضمن القانون الجديد عدد من التوصيات التي طرحتها المنظمات المدنية والنسائية بما في ذلك زيادة الكوتا النسائية و نشر قوائم الناخبين وشفافية إجراءات الفرز وزيادة العقوبات على الإنتهاكات الإنتخابية، فإن القانون لم يستجب للتوقعات الشعبية. حيث تمت زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى 12 ولكنها لم تصل إلى نسبة 20% من التمثيل كما كانت تطالب المنظمات النسائية. وعبرت عدد من منظمات المجتمع المدني والمعلقون السياسيون عن قلقهم من أن النظام الجديد لم يحل مشكلة التقسيم غير المتكافئ للدوائر مما يحد من تمثيل المواطنين في المدن (وعدد كبير منهم من أصول فلسطينية). وقد إنتقد الأحزاب السياسية وآخرون القانون بسبب إبقائه على نظام الصوت المنفرد غير المتحول مما يشكل عائقاً أمام تنمية نظام سياسي قائم على التعددية الحزبية في الأردن.

في الأسابيع التالية لإصدار القانون الجديد أعلنت الحكومة أنه سيسمح للمنظمات المحلية بمتابعة الإنتخابات. ويشكل هذا إنجازاً كبيراً للمنظمات المحلية والتي أطلقت أول جهود محدودة لمتابعة الإنتخابات النيابية في الأردن عام 2007 حيث تم التصريح ل150 متابع من قبل الحكومة لمتابعة العملية الإنتخابية.

بناءً على تجربة 2007 وبمساعدة المعهد الديمقراطي الوطني قام المركز الوطني لحقوق الإنسان ومركز الحياة لتنمية المجتمع المدني بإطلاق مشاريع متابعة إنتخابات 2010. قامت المنظمتان ببناء تحالفات وطنية وتدريب ونشر راصدين لمتابعة عمليتي تسجيل الناخبين والمرشحين، وأصدرتا بيانات تتضمن توصيات محددة حول طرق تطوير العملية الإنتخابية من قبل الحكومة. وقامت الحكومة في عدة حالات بالإستجابة لهذه التوصيات بشكل إيجابي. إلا أن هناك أسئلة لا تزال تطرح حول مدى الوصول إلى المعلومات الذي يتاح للمتابعين المحليين يوم الإنتخابات وحول ما إذا كان يسمح لجميع المنظمات المدنية المؤهلة والمهتمة بالمتابعة. وقد أفادت التقارير الأولية في يوم الإنتخابات بأن ثلث المتابعين المصرحين لدى مركز الحياة قد منعوا من دخول غرف الإقتراع.

بخلاف تصريحات سابقة، عبرت الحكومة في تموز 2010 عن إستعدادها للسماح لمتابعي الإنتخابات الدوليين برصد الإنتخابات القادمة. ومن شأن بعثة متابعة إنتخابات دولية شاملة- تقيم الفترة السابقة للإنتخابات ويوم الإنتخابات والفترة التالية للإنتخابات- أن تقدم للجهات المعنية مثل المسؤوليين الحكوميين الأردنيين والأحزاب السياسية ومنظمات الرصد المحلي التغذية الراجعة والتوصيات حول جميع جوانب العملية الإنتخابية، بما في ذلك جوانب الإصلاح الذي تم مؤخراً. كما تشكل المتابعة الدولية سابقةً مهمة في الأردن حيث كان ينظر إلى المتابعة الدولية مسبقاً كإنتهاك لسيادة الدولة. إن وجود المتابعين الدوليين يساهم في زيادة تقبل المتابعة الدولية والمعايير الدولية للإنتخابات في المنطقة وتعزز عمل المتابعين المحليين للإنتخابات.

## المتابعة ما قبل الانتخابات

الفترة ما قبل الانتخابات شهدت تطورات هامة وايجابية.

تم نشر قوائم الناخبين على صفحات الانترنت، خطوه هامة لاستعادة ثقة العموم في ضوء نقل هائل للاصوات والذي أقرت به الحكومة وتم في انتخابات 2007. بعد فترة طعن رسمية في آب 2010، قامت الحكومة بنقل 165000 ناخب الى دوائرهم الاصلية التي كانوا بها قبل انتخابات 2007 ونشر القوائم النهائية على الانترنت.

قام المسؤولين بتقديم سلسلة من الاجراءات ليوم الانتخابات مصممة لحماية سرية التصويت وضمان شفافية أعلى في عملية التصويت. إجراءات جديدة استدعت مراكز الانتخاب الحفاظ على سجل منفصل للناخبين الاميين. توجب على العاملين في مراكز الانتخاب عد اوراق الانتخاب في كل مركز قبل فتح باب التصويت وعد الاوراق مرة أخرى قبل تصنيفهم اثناء عملية العد. تم توفير نماذج للاعتراض في مراكز التصويت. أما ممثلي المرشحين، فلديهم الان الخيار لتسجيل الرقم التسلسلي الموجود على اختام صناديق الاقتراع والتوقيع على نماذج فتح وإغلاق مراكز الاقتراع. نظام تحديد الناخب تم حوسبته بربط مراكز التصويت جميعها مع قاعدة بيانات رئيسية.

تضمنت الاجراءات معايير جديدة في عملية العد والفرز. على العاملين في مراكز الانتخاب الأن عرض اوراق التصويت على ممثلي المرشحين اثناء عملية عد الاصوات حيث يمكن للمرشحين التوقيع على نماذج النتائج الرسمية في كل مركز تصويت. تم بناء آلية لتكرار عملية الفرز النهائي فالنتائج يتم نقلها الكترونيا من مراكز التصويت الى مراكز الفرز النهائي في الدوائر الانتخابية ولكن يتم اعادة ادخالها يدوياً في مراكز الفرز مأخوذة من نتائج مراكز التصويت الرسمية والتي تم التوقيع عليها من قبل ممثلي المرشحين.

تم اتخاذ ترتيبات لملائمة الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة بما فيها افتتاح مراكز مخصصة لهم والسماح لهؤلاء باصطحاب شخص يختارونه يساعدهم في عملية التصويت. إن الكتيب الخاص بالعاملين في مراكز التصويت يتضمن قسم "النصائح" للعمل مع الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة.

المسؤولين عن الانتخابات نشروا هذه التغييرات في كتيب "اجراءات الاقتراع والعد" وقاموا بتصوير فيلم وثائقي قصير حول اجراءات يوم الانتخابات والتي تم اعتماده لتدريب العاملين في مراكز الانتخاب وتثقيف عامة الناس وتبنوا مدونة سلوك للمسؤولين عن الانتخابات.

بالاضافة للتغيرات الاجرائية، قامت الحكومة باعتماد 2750 متابع محلي غير حزبي - تحسن ملحوظ عن الـ 150 شخص اللذين اعتمدوا قبل 48 ساعة من انتخابات 2007 – منهم 100 لمتابعة مراكز التصويت لذوي الاحتياجات الخاصة. خلال فترة ما قبل الانتخابات، قدم هؤلاء المتابعين المحليين عدد من التوصيات حول كيفية تحسين عملية تسجيل الناخبين وعملية تسجيل المرشحين، حيث تم معالجة عدد منها من قبل القائمين على الانتخابات.

بالاضافة لذلك، قبول واعتماد المتابعين الدوليين لاول مرة في تاريخ الاردن، يضيف درجة من الشفافية الى العملية الانتخابية ويساعد في بناء الثقة في الانتخابات بين المواطنين.

في نفس الوقت، اظهرت مرحلة ما قبل الانتخابات تحديات تخص يوم الاقتراع وما بعده.

قانون الانتخاب المؤقت لعام 2010 والتي سنته الحكومة بدون موافقة من البرلمان يجب أن يتم إعادة النظر به من قبل مجلس النواب المنتخب.

لا يزال أحد أهم ميزات السياق الانتخابي في الأردن عدم التناسب بين الدوائر الانتخابية. التمثيل الضعيف للمناطق السكانية الكبيرة للناخبين من الاصول الفلسطينية هو قضية خلاف سياسي منذ زمن طويل. وعلى الرغم من ان القانون الجديد اضاف اربعة مقاعد لهذه لمناطق السكانية، إلا أنه يجب العمل على تطوير هذه النقطة لتتطابق مع المعايير الدولية.

هناك ايضا قلق واسع حول أثر المال في العملية السياسية الاردنية. حدود الصرف السياسية الغير واضحة ، ضعف قوانين الافصاح المالي ، وتطبيق الأنظمة بشكل غير واضح، تحد من الوعي العام حول دور المساهمة السياسية. وعلى الرغم من تشديد العقوبات على شراء الاصوات التي تم تقديمها بقانون الانتخاب الجديد لعام 2010 وحقيقة أن الحكومة بدأت التحقيق في عدد من الحالات المزعومة خلال فترة الحملات الانتخابية، الا أن ثلثي الاردنيين يؤمنون بأن عملية شراء الاصوات لا زالت موجودة.

## المتابعة في يوم الانتخابات

**إجراء الانتخابات**

كان هناك نشاط ملحوظ للحملات الانتخابية في الشوارع خارج مراكز الاقتراع وتواجد لعدد من ممثلي المرشحين في أغلب مراكز الاقتراع. وقد شهد العديد من المتابعين ملصقات ومنشورات وبطاقات لمرشحين وغيرها من المواد الانتخابية داخل غرف الاقتراع، مما يشكل مخالفة للقانون لم يتم التصدي لها من قبل مسئولي عملية الاقتراع في كثير من الحالات. أعلنت الحكومة أن معدل نسبة التصويت بلغت 53% حيث تراوحت ما بين 80% في مناطق البدو الريفية و 32% في العاصمة عمان.

**تنظيم مراكز الاقتراع**

إن الغالبية العظمى لمراكز الاقتراع التي قام المعهد الديمقراطي الوطني بزيارتها أتسمت بالهدوء والتنظيم. أعضاء لجنة الاقتراع كانوا مدربين حيث قاموا بإتباع الاجراءات بإخلاص. أما بخصوص التدابير المتخذة لضمان سرية التصويت فقد كانت صحيحة ومراقبة من قبل القائمين على الانتخابات. في أغلب الحالات، تم فتح مراكز الاقتراع في الوقت المحدد وتعامل القائمون على العملية مع الناخبين بكفاءة.

شهد يوم الاقتراع تجربة استخدام التكنولوجيا العالية فقد تم تحديد الناخبين من خلال قاعدة بيانات الحاسوب. تم التحقق من الناخب الذي يبرز بطاقته الانتخابية من خلال قاعدة البيانات المبرمجة على الحاسوب للتأكد من أهليته

للاقتراع. تم تحديث النظام بناءا على التعديلات التي اجريت على الدوائر الانتخابية خلال الوقت المحدد. بغض النظر عن بعض التقارير المعزولة بخصوص العطل الفني في النظام المحوسب، فالنظام عمل بكفاءة.

**الامن**

في أغلب الاحيان، قامت قوات الامن الاردنية بتنفيذ المهام الموكلة اليها بخصوص الحفاظ على النظام يوم الانتخابات بكفاءة ومهنية عالية متبعين كافة الاجراءات القانونية. ومع ذلك، لاحظ المتابعون حضور قوات أمن بملابس مدنية داخل مراكز الاقتراع حيث عبر المتابعون عن قلقهم بشأن أثر ذلك على الناخبين. أشارت التقارير العامة وتقارير المتابعون الى وجود مظاهر للعنف متفرقة في بعض مناطق المملكة احداها أدت الى حالة وفاة.

**شراء الاصوات**

سمع المتابعون العديد من الادعاءات بخصوص شراء الاصوات قبل الانتخابات وفي يوم الانتخابات. وقد لاحظ الوفد بأن الحكومة أعلنت عن عدة حالات اعتقال. يشجع الوفد المزيد من التدابير للحد من هذه الممارسة.

**تحديد الناخبين ورفض التصويت**

في عدد من مراكز الاقتراع التي قام المعهد بزيارتها، لاحظ المتابعون رفض بعض الناخبين بسبب عدم تطابق هويتهم الانتخابية مع النظام المحوسب. العديد منهم كانوا من ضمن ال 165000 ناخب الذين تم اعادتهم الى دوائرهم الانتخابية الاصلية التي كانوا بها قبل انتخابات 2007. فهؤلاء لم يحصلوا على هوية احوال مدنية جديدة وتم تصحيح وضعهم في الفترة التي سبقت الانتخابات.

**دور المتابعين المحليين والمتابعين الدوليين**

كانت هذه الانتخابات الاولى في الاردن التي تم فيها قبول متابعين معتمدين من قبل الحكومة سواء محليين أو دوليين. قامت منظمات المجتمع المدني الاردنية بقيادة المركز الوطني لحقوق الإنسان ومركز الحياة لتنمية المجتمع المدني بتوزيع المتابعين المحليين على مناطق مختلفة في المملكة سواء خلال الفرق الثابتة أو المتحركة. على الرغم من إن بعض المتابعين المحليين لم يتم السماح لهم بالدخول لمراكز الاقتراع، إلا أن الوفد لمس ترحيب بالمتابعين الدوليين وتعاون كامل وتسهيل دخولهم الى كافة مستويات الإدارة الانتخابية.

**الدوائر الفرعية الوهمية**

نظام الدوائر الفرعية الوهمية الغير عادي شكّل مصدر للارتباك بين المرشحين، وتم طرحه بشكل غير منتظم داخل مراكز الاقتراع. في بعض المراكز، تم ملاحظة ذكر الدائرة الانتخابية الفرعية الوهمية على قائمة المرشحين وباستطراد اسماء المرشحين المنافسين. في مراكز أخرى، لم يتم ذكر للدائرة الفرعية الوهمية على قائمة المرشحين. وبالرغم من توضيح المسؤولين الأردنيين بأن ذكر الدائرة الفرعية الوهمية على قائمة المرشحين غير ضروري للناخب الذي يقوم بالتصويت لمرشح واحد فقط، فإن الوفد يعتقد بأن قلة المعلومات عن المرشحين ومنافسيهم في الدوائر الفرعية يحد من قدرة الناخب على التصويت بإستراتيجية.

**تصويت الاميين**

على الرغم من إن الاجراءات المتبعة للناخبين الاميين تم تطويرها ، إلا أنه ظهر في تقارير المتابعين وجود عدد كبير من الناخبين اللذين ادعوا الأمية مما أثار القلق حول سرية التصويت ، وإمكانية شراء الأصوات ، وغيرها من المخالفات.

## التوصيات

استنادا للملاحظات المتعلقة بفترة ما قبل الانتخابات ويوم الاقتراع، يوصي المعهد الديمقراطي الوطني بما يلي:

- تأسيس هيئة إدارية مستقلة لإدارة الانتخابات.

- متابعة الجهود المبذولة لتحقيق تمثيل أفضل من خلال التوازن في توزيع الناخبين لكل مقعد.
- مراجعة نظام الانتخابات بهدف دعم تطوير الأحزاب السياسية.
- طرح قانون انتخابي دائم للنقاش في البرلمان بما يتضمن وجهات النظر المتعددة.
- تنظيم تمويل الحملات الانتخابية لإحراز المزيد من الشفافية والمصداقية و التعامل مع موضوع شراء الأصوات. مراجعة التشريعات والانتهاكات الانتخابية للتأكد من أن الإجراءات القائمة لفرض العقوبات كافية ومناسبة.
- إذا تم البقاء على إعتماد نظام الدوائر الفرعية الوهمية في المستقبل، يجب أن يتم توزيع الناخبين على مراكز اقتراع محددة. يجب نشر قوائم المرشحين بوضوح في كل مركز اقتراع محددة بالدوائر الفرعية الوهمية.
- إصلاح اجراءات الاقتراع للأميين ليتضمن استخدام بطاقة إقتراع مطبوعة عليها صورة المرشح أو رمزه.
- ضبط سلوك وسائل الإعلام خلال فترة الحملات الانتخابية ليتم التأكد من التغطية العادلة للبث المباشر لجميع المرشحين.
- إيجاد تعليمات للسماح بالإعتراض على نتائج الانتخابات من قبل المرشحين بشكل منظم وحيادي وفي الوقت المناسب.
- حث الأحزاب والمرشحين على تقديم تدريب أفضل لمندوبيهم.
- تحسين الاجراءات لمساعدة الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تبني إجراءات تسمح للناخبين الذين لا تظهر اسمائهم على قوائم الناخبين بالإدلاء بصوتهم تحت إجراءات بديلة مع تحديد فعال لهويتهم.

## خلفية عن الوفد والمتابعة الدولية

إن عملية المتابعة الدولية للانتخابات أصبحت مقبولة بشكل واسع في العديد من الدول حول العالم حيث تلعب دورا مهما في تبليغ المواطنين والمجتمع الدولي عن طبيعة العملية الانتخابية في كل بلد. عندما يتم تنفيذ عملية متابعة دولية للانتخابات وفق المعايير المقبولة وذلك للتقييم المحايد فإنها تسعى الى تعزيز النزاهة في العملية الانتخابية وذلك من خلال تشجيع ممارسة أفضل للعملية الانتخابية وردع سوء السلوك وتحديد المشاكل والمخالفات حيث يمكن أن يؤدي ذلك الى إصلاح فاعل.

المتابعين الدوليين مرحب بهم في الدول بكل مراحل التنمية الديمقراطية. قام المعد الديمقراطي الوطني بتنظيم أكثر من 150 وفد لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات وبعد الانتخابات حول العالم وفي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تتضمن الجزائر، مصر ، لبنان ، المغرب ، السلطة الفلسطينية ، واليمن. يقوم المعهد بتنفيذ المتابعة للعملية الانتخابية بما يتطابق مع معايير إعلان المبادئ للمراقبة الدولية للانتخابات والموافق عليها من قبل 35 منظمة غير حكومية وحكومية دولية بما فيهم أمانة الامم المتحدة.

الوفد يشكر الناخبين والقائمين على الانتخابات والمرشحين والمتابعين المحليين والناشطين المدنيين على ترحيبهم الحار وتعاونهم المثمر. فالمعهد الديمقراطي الوطني اعتمد رسمياً من قبل وزارة الداخلية لاجراء متابعة دولية للانتخابات وبدوره يتقدم بالشكر الجزيل من الوزارة ووزارة التنمية السياسية على ترحيبهم لهذا الوفد ووفود أخرى. ويقدم الوفد هذا التقرير الانتخابي بروح من الدعم والتعزيز للمؤسسات الديمقراطية في الاردن.

البعثة الدولية لمتابعة الانتخابات المنظمة من قبل المعهد الديمقراطي الوطني ممولة من قبل الوكالة الاميركية للانماء الدولي **USAID**.

**معلومات للاتصال**

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال مع كاثي جيست في واشنطن على بريد الكتروني kgest@ndi.org أو هاتف رقم 5535 728 202 1+. في الاردن: رولا عطار rattar@ndi.org او هاتف 2527 461 6 962+ .